



حقوق الأفراد

PDPPL-02050205A

مبادئ التوجيهية للمخاطبين بأحكام القانون

شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني

الإصدار: ٢,٠

تاريخ الإصدار الأولي: نوفمبر ٢٠٢٠

تاريخ التحديث الأخير: سبتمبر ٢٠٢٢

تصنيف الوثيقة: عام



تحديثات الوثيقة

رقم الإصدار	الوصف	تاريخ التحديث
١,٠	الوثيقة المنشورة ذات الإصدار ١,٠	نوفمبر ٢٠٢٠
٢,٠	الوثيقة المنشورة ذات الإصدار ٢,٠	سبتمبر ٢٠٢٢

الوثائق ذات صلة

الرقم المرجعي للوثيقة	اسم الوثيقة
PDPPL-02050210A	المبادئ التوجيهية للإعفاءات التي يمكن تطبيقها من قبل الجهات المختصة (بموجب المادة ١٨) الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050211A	المبادئ التوجيهية للإعفاءات التي يمكن تطبيقها من قبل مراقبي البيانات (بموجب المادة ١٩) الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050208A	المبادئ التوجيهية لحماية خصوصية البيانات المتضمنة بالتصميم والمتضمنة افتراضياً الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050204A	المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050213A	المبادئ التوجيهية لإشعار الخصوصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050212A	المبادئ التوجيهية لسجل معالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050214A	المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون



تنويه \ الحقوق القانونية

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للمراقبين/المعالجين الذين يعالجون البيانات الشخصية إلكترونياً أو الذين يجمعون البيانات الشخصية أو يتلقونها أو يقومون باستخراجها تحسباً لمعالجتها إلكترونياً أو الذين يعالجون البيانات الشخصية من خلال مجموعة من تقنيات المعالجة الإلكترونية والتقليدية. كما أن هذه المبادئ التوجيهية تعمل على تقديم المعلومات للأفراد والأطراف المعنية الأخرى حول كيفية امتثال المؤسسات لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية Personal Data Privacy Protection (PDPPL) - (Law).

لا تعد الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (National Cyber Security Agency) و / شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني (National Cyber Governance and Assurance Affairs) مسؤولة عن أي أضرار تنشأ عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو أي مادة واردة فيها، أو من أي إجراء أو قرار تم اتخاذه نتيجة لاستخدامها. قد يرغب أي فرد أو مؤسسة في طلب استشارة من المستشار القانوني و / أو المهني للحصول على مشورة قانونية أو غيرها فيما يتعلق بهذه المبادئ التوجيهية.

بغض النظر عن وسائل نسخ الوثيقة، أي نسخ لهذه الوثيقة سواء بشكل جزئي أو كلي يجب أن تفر شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني كمصدر للوثيقة ومالك لوثيقة "المبادئ التوجيهية لحقوق الأفراد الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون".

سيتطلب أي نسخ يتعلق بهذه الوثيقة لأي غرض كان إذناً خطياً من شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني. تحتفظ شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني بالحق في تقييم الجانب الوظيفي والتطبيقي لهذا النسخ من هذه الوثيقة المعدة لغرض تجاري.

لا يعتبر الإذن المقدم من شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني أنه موافقة على الوثيقة المنسوخة التي تم إعدادها ولا يجوز للجهة الناسخة للوثيقة نشرها أو إساءة استخدامها من خلال وسائل الإعلام أو المحادثات أو الاجتماعات العامة. كما يجب أن لا تنسب ملكية الوثيقة المنسوخة إلى الجهة الناسخة، وإنما تبقى ملكيتها تابعة للوكالة الوطنية للأمن السيبراني.



التوصيات القانونية

بناءً على القرار الأميري رقم (1) لسنة 2021، فإن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني مفوضة من قبل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني باعتبارها الإدارة المختصة بتطبيق القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بخصوص قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ من شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأغراض تنفيذ قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للأخذ في الاعتبار القوانين المعمول بها في دولة قطر. إذا نشأ تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين أخرى في دولة قطر، تكون للقوانين الأولوية. وفي هذه الحالة يتم حذف أي مصطلح متعارض من هذه الوثيقة، وتبقى الوثيقة قائمة دون التأثير على الأحكام الأخرى على أن يتم تحديث الوثيقة لضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة المعمول بها في دولة قطر.

المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ليست شاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني وأي قرارات وزارية ذات صلة.



قائمة المحتويات

6	١ - النقاط الرئيسية
7	٢ - المقدمة
8	٣ - نبذة مختصرة عن حقوق الأفراد
8	٣,١ - ما هي أهمية وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية؟
9	٣,٢ - ما هي الحالات التي تطبق فيها حقوق الأفراد؟
11	٤ - الشرح التفصيلي لحقوق الأفراد
11	٤,١ - الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع
11	٤,٢ - الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية
12	٤,٣ - حق الاعتراض
14	٤,٤ - حق الحذف
15	٤,٥ - حق طلب تصحيح البيانات الشخصية
16	٤,٦ - حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية
17	٤,٧ - حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة
18	٤,٨ - الحق في الوصول للبيانات الشخصية
20	٥ - المصطلحات والعبارات الأساسية
20	٥,١ - ماذا تعني عبارة "لم تعد ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها هذه البيانات الشخصية"؟
20	٥,٢ - ماذا يعني "يتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية"؟
20	٥,٣ - ما الذي يعنيه مصطلح "التمييز"؟
20	٥,٤ - ما الذي يعنيه مصطلح "غير عادل"؟
20	٥,٥ - ما الذي يعنيه مصطلح "غير قانوني"؟
20	٥,٦ - ما الذي يعنيه المصطلحين "مفرط أو ضار"؟
22	٦ - إرشادات عامة للتعامل مع الطلبات
22	٦,١ - تحديد البيانات الشخصية
22	٦,٢ - السياسات والإجراءات والأنظمة
23	٦,٣ - اعتبارات أخرى



١ - النقاط الرئيسية

- يوفر قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL) للأفراد عددًا من الحقوق المتعلقة ببياناتهم الشخصية.
- يجب على المراقب وضع السياسات والإجراءات المناسبة لتمكين الأفراد من ممارسة هذه الحقوق.
- يجب على المراقب الاستجابة لطلبات الأفراد لممارسة حقوقهم في غضون ٣٠ يومًا تقويميًا.
- يمكن للأفراد تقديم شكوى إلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني إذا لم يكونوا الأفراد راضين عن كيفية إدارة حقوقهم وفقًا لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).
- يجب قراءة هذه المبادئ التوجيهية بالاقتران مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) والقرارات الوزارية ذات الصلة وغيرها من المبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني.
- إذا كانت الجهات المختصة تقوم بمعالجة البيانات الشخصية بموجب المادة ١٨ "الإعفاءات"، فينبغي على الجهات المختصة الإطلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات الجهات المختصة.
- إذا كان المراقب يعالج البيانات الشخصية بموجب المادة ١٩ من الإعفاءات، فينبغي على المراقب الإطلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات مراقبي البيانات للمخاطبين بأحكام القانون.



٢ - المقدمة

- تحدد المواد ٣،٤،٥،٦،٧ من الفصل الثاني المادة ٩ من الفصل الثالث من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) حقوق معينة التي يمتلكها الأفراد فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية. هذه هي كما يلي:
- الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع؛
- الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية؛
- حق الاعتراض؛
- حق الحذف؛
- حق طلب تصحيح البيانات الشخصية؛
- حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية؛
- حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة؛
- الحق في الوصول للبيانات الشخصية.
- تنطبق بعض هذه الحقوق في جميع الظروف وبعضها الآخر ينطبق فقط في ظروف معينة. يتم شرح هذه الظروف بمزيد من التفصيل أدناه. يجب على المراقب فهم شروط تطبيق كل حق حتى يتمكن من تنفيذ التزاماته وفقاً لذلك.
- يجب على المراقب تمكين الأفراد من ممارسة هذه الحقوق إذا قاموا بمعالجة بياناتهم الشخصية، أو إذا قام مراقب أو معالج آخر بمعالجة بياناتهم الشخصية نيابة عنه (على سبيل المثال معالج بيانات).
- تحدد هذه المبادئ التوجيهية كل حق بمزيد من التفصيل، وقد تم إعدادها لدعم المؤسسات في فهم التزاماتها تجاه هذه الحقوق. كما تحدد المبادئ التوجيهية التي يجب أن يتخذها مراقبي البيانات لتمكين مؤسساتهم من التعامل مع طلبات الأفراد.
- المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ليست شاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني، وأي قرارات وزارية ذات الصلة.



٣ - نبذة مختصرة عن حقوق الأفراد

٣,١ - ما هي أهمية وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية؟

يتطلب المبدأ الأول أن يقوم المراقب بمعالجة جميع البيانات الشخصية في حدود الشفافية والصدق واحترام الكرامة الإنسانية. إذا لم ينطبق أي سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية، فستكون المعالجة غير قانونية وتعتبر اختراق لمبدأ الصدق. يمكن أن يؤثر السبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية أيضًا على الحقوق المتاحة للأفراد كما هو موضح أدناه:

حقوق الأفراد							الاسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية عند تطبيق حقوق الأفراد
الحق في الوصول للبيانات الشخصية	حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية	حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة	حق طلب تصحيح البيانات الشخصية	حق الحذف	حق الاعتراض	الحق في سحب الموافقة	
X	X	X	X	X	X	X	الموافقة
-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	بموجب الحق في سحب الموافقة	بموجب الحق في سحب الموافقة	-	
X	X	X	X				التزام تعاقدى
-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة				
X	X	X	X				التزام قانوني



-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-	
X	X	X	X	X	X	مصلحة مشروعة
-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-	

يعني حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية بموجب المادة ٦ والمتطلبات بموجب المادة ٩ أنه يجب على المراقب تزويد الأفراد بمعلومات حول الأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية. هذا يعني أن المراقب بحاجة إلى تضمين هذه التفاصيل في إشعار الخصوصية الخاص به.

٣,٢ - ما هي الحالات التي تطبق فيها حقوق الأفراد؟

تنطبق بعض الحقوق في جميع الظروف والبعض الآخر ينطبق فقط في ظروف معينة. يجب على المراقب فهم شروط تطبيق كل حق حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته وفقاً لذلك.

يجب على المراقب تمكين الأفراد من ممارسة هذه الحقوق إذا قام بمعالجة بياناتهم الشخصية، أو إذا قامت مؤسسة أخرى بمعالجة بياناتهم الشخصية نيابة عن المراقب (مثل المعالج).

حقوق الأفراد							الحالات التي تنطبق في حقوق الأفراد
الحق في الوصول للبيانات الشخصية	حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية	حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة	حق طلب تصحيح البيانات الشخصية	حق الحذف	حق الاعتراض	الحق في سحب الموافقة	
X	X	X	X			X	في أي حالة



X	X	X	X	X	X	حين لم تعد المعالجة ضرورية
X	X	X	X	X	X	حين تتجاوز المعالجة الحد المطلوب
X	X	X	X	X	X	حين تكون المعالجة تمييزية
X	X	X	X	X	X	حين تكون المعالجة غير عادلة
X	X	X	X	X	X	حين تكون المعالجة غير قانونية
X	X	X	X	X		عند انتهاء الغرض من المعالجة
X	X	X	X	X		عند انتهاء المبرر لتخزين البيانات

تحدد هذه المبادئ التوجيهية كل حق بمزيد من التفاصيل أدناه وتدعم المراقبين في فهم التزاماتهم فيما يتعلق بهذه الحقوق. كما تحدد المبادئ التوجيهية التي يجب أن يتخذها المراقبون لإعداد مؤسساتهم للتعامل مع طلبات الأفراد.



٤ - الشرح التفصيلي لحقوق الأفراد

٤,١ - الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع

تنص المادة ٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"لكل فرد الحق في حماية خصوصية بياناته الشخصية، ولا يجوز معالجة تلك البيانات إلا في إطار الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان والممارسات المقبولة، وفقاً لأحكام هذا القانون".

هذا يمنح الأفراد الحق في حماية بياناتهم الشخصية ومعالجتها بشكل قانوني. يتحمل المراقب مسؤولية حماية البيانات الشخصية للأفراد التي يقوم بمعالجتها، أو التي تتم معالجتها بالنيابة عن المراقب. بالإضافة إلى التأكد من أن معالجة البيانات الشخصية هي وفقاً لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

ماذا تعني هذه المادة؟

حماية خصوصية البيانات الشخصية تعني:

- معالجة البيانات وفقاً لأحكام ومبادئ قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؛
- التأكد من الاحتفاظ بالبيانات بشكل آمن بحيث لا يتم مشاركتها عن قصد أو عن غير قصد مع أي شخص أو مؤسسة؛
- تزويد الأفراد بالقدرة على التحكم ببياناتهم الشخصية من خلال تمكينهم من ممارسة حقوقهم بموجب قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

المعالجة المشروعة تعني:

- معالجة البيانات الشخصية وفقاً لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والتي تتضمن إما وجود غرض مشروع للمعالجة، أو موافقة كتابية صريحة على معالجة البيانات، أو الحصول على إعفاء صالح ينطبق على المعالجة المعنية.

ما الذي يجب على المراقب فعله للإمتثال لحق حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع؟

يجب على المراقب تنفيذ ممارسات معينة لضمان حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع. تحدد هذه المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الأفراد ما يجب على المراقب فعله لتزويد الأفراد بالتحكم في بياناتهم الشخصية.

للحصول على معلومات حول الحفاظ على أمان البيانات الشخصية وما على المراقب فعله، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية حول حماية خصوصية البيانات المتضمنة بالتصميم والمتضمنة افتراضياً للمخاطبين بأحكام القانون والتي تتضمن معلومات عن التدابير المناسبة لحماية خصوصية البيانات الشخصية.

٤,٢ - الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية

تنص المادة ٥,١ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: سحب موافقته السابقة على معالجة بياناته الشخصية".



ماذا تعني هذه المادة؟

هذا يعني أنه عندما يعتمد المراقب على موافقة خطية صريحة من الأفراد لمعالجة بياناتهم الشخصية وفقاً للمادة ٤ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، يحق للأفراد سحب هذه الموافقة.

ما الذي يجب على المراقب فعله للإمتثال لحق الأفراد في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية؟

يجب على المراقب إجراء التالي:

- تمكين الأفراد من سحب موافقتهم السابقة في أي وقت؛
- إبلاغ الأفراد أنه يمكنهم سحب موافقتهم في أي وقت؛
- إبلاغ الأفراد بكيفية سحب موافقتهم؛
- التوقف عن معالجة البيانات الشخصية بمجرد سحب الأفراد لموافقتهم؛
- تجنب تعقيد طلب سحب الموافقة على الأفراد؛
- تنفيذ طلبات سحب الموافقة في أقرب وقت ممكن؛
- عدم معاقبة الأفراد على سحب موافقتهم. على سبيل المثال، يجب ألا يعاني الأفراد من أي ضرر نتيجة سحب موافقتهم.

لمزيد من المعلومات حول الموافقة الكتابية الصريحة، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية للمخاطبين بأحكام القانون.

٤,٣ - حق الاعتراض

تنص المادة ٥,٢ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية إذا كانت غير ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها، أو كانت زائدة على متطلباتها، أو تمييزية أو مجحفة أو مخالفة للقانون".

هذا يمنح الأفراد حق الاعتراض على معالجة بياناتهم الشخصية.

قد يقوم الأفراد بتقديم طلبات فيما يتعلق ببعض أو كل البيانات الشخصية التي يحتفظ بها المراقب، أو البيانات التي يقوم المراقب بمعالجتها بشأنهم لغرض معين.

متى ينطبق حق الاعتراض؟

ينطبق حق الاعتراض في الحالات التالية:

عندما لا تكون معالجة البيانات الشخصية ضرورية لتحقيق الأغراض التي تم جمعها من أجلها في الأصل؛



- عندما يتم اتخاذ القرارات بشأن الأفراد بناءً على المعالجة الآلية للبيانات الشخصية فقط ، وتؤدي هذه المعالجة إلى نتائج تمييزية.
- حيث تقوم المؤسسة بمعالجة البيانات الشخصية:
 - أقصى من الحد المطلوب لحجم البيانات؛
 - بطريقة تمييزية؛
 - بطريقة غير عادلة؛
 - بطريقة غير قانونية.

لمزيد من الإرشادات حول ما تعنيه هذه المصطلحات في الممارسة العملية ، يرجى الاطلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال لحق الأفراد بالاعتراض؟

عند الامتثال لحق الاعتراض، يجب على المراقب أخذ في الاعتبار ما يلي:

- عندما قيام الأفراد بممارستهم حقهم في الاعتراض، يجب على المراقب التأكد من وجود واحد أو أكثر من الحالات المذكورة أعلاه. إذا تم تأكيد ذلك، فيجب على المراقب مسح بيانات الأفراد الشخصية ما لم يكن ذلك غير مناسب في الحالة المعنية.
 - لن يكون محو البيانات الشخصية دائمًا أنسب رد على اعتراض صحيح؛ على سبيل المثال، قد لا يكون مناسبًا إذا احتاج المراقب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية للالتزام التعاقدية أو القانوني ، أو لإثبات أنه تم الحصول على موافقة صريحة؛
- لا يسري حق الاعتراض إلا في حالات معينة على النحو المبين أعلاه:
 - يجب على الأفراد إعطاء سبب محدد لاعتراضهم على معالجة بياناتهم الشخصية.
 - يجب أن يتوقف المراقب عن معالجة البيانات الشخصية للأفراد ما لم يتمكنوا من إثبات أن سببهم لا يقع تحت إحدى هذه الحالات أو إذا كان الطلب مفرطًا أو ضارًا.
- قد يعترض الأفراد على القرارات التي تتخذ على أساس المعالجة الآلية فقط عندما تكون هذه المعالجة تمييزية؛
 - الاستجابة المناسبة لمثل هذه الطلبات هو التأكد من وجود تدخل بشري للعملية الآلية؛
 - يجب على الشخص المختص تحليل القرارات المتخذة، على وجه الخصوص للتأكد من أنها ليست تمييزية، ويجب تغيير القرار إذا كان من المناسب القيام بذلك.

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية في الصفحة ١٩ أدناه.



٤,٤ - حق الحذف

تنص المادة ٥,٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: طلب حذف بياناته الشخصية أو محوها في الحالات المشار إليها في البندين السابقين، أو عند انتهاء الغرض الذي تمت من أجله معالجة تلك البيانات، أو إذا لم يكن هناك مبرر للاحتفاظ بها لدى المراقب". هذا يمنح الأفراد الحق في مسح بياناتهم الشخصية (كليًا أو جزئيًا). يُعرف هذا الحق أيضًا باسم "الحق في النسيان".

متى ينطبق حق الحذف؟

ينطبق حق الحذف في الحالات التالية:

- عندما يقوم الأفراد بسحب موافقاتهم حين يعتمد المراقب على موافقة الأفراد كسبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية، ويقوم الأفراد بسحب هذه الموافقات.
- عندما لا تصبح معالجة البيانات الشخصية ضرورية
- عندما لا تكون معالجة البيانات الشخصية للأفراد ضرورية لتحقيق الغرض الذي تم جمع البيانات الشخصية أجله.
- عندما تكون البيانات الشخصية التي تم جمعها تتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية
- عندما يقوم المراقب بجمع أكثر من الحد الأدنى من البيانات الشخصية المطلوبة لتحقيق غرض المعالجة.
- عندما تكون معالجة البيانات الشخصية تمييزية أو غير عادلة أو غير قانونية
- معالجة تمييزية: ستكون معالجة البيانات الشخصية تمييزية إذا أدت هذه المعالجة إلى معاملة الأفراد بشكل غير عادل أو تلقي معاملة مختلفة، وأحياناً أسوأ من معاملة الأفراد أو المجموعات الأخرى.
- غير عادل: ستكون معالجة البيانات الشخصية غير عادلة إذا كانت ضارة أو غير متوقعة أو مضللة. يجب على المؤسسة التعامل مع البيانات الشخصية فقط بالطرق التي يتوقعها الأفراد بشكل مناسب ويجب ألا يتم استخدامها بطرق لها آثار سلبية غير مبررة على الأفراد.
- غير قانوني: ستكون معالجة البيانات الشخصية غير قانونية إذا لم تكن متوافقة مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، أو مع أي قانون آخر في دولة قطر.

- عندما لم يعد الغرض من المعالجة موجوداً
- عندما ينتهي الغرض من معالجة البيانات الشخصية.
- حين لم تعد أسباب تخزين البيانات الشخصية موجودة
- عندما ينتهي سبب / أسباب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية.

الإعفاءات



حتى في الحالات المذكورة أعلاه، لن يتم تطبيق حق الحذف إذا كان الإعفاء ساريًا أو إذا اعتبر الطلب مفرطًا أو ضارًا. في هذه الحالة، يمكن للمراقب أن يرفض بشكل كامل أو جزئي الامتثال لطلب الأفراد.

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية في الصفحة ١٩ أدناه.

لمزيد من المعلومات حول الإعفاءات، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات مراقبي البيانات للمخاطبين بأحكام القانون. ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال لحق الحذف؟

- يمكن للأفراد تقديم طلب كتابي أو شفهي. يجب أن يقوم المراقب بتوثيق الطلبات المقدمة بما في ذلك الطلبات المقدمة شفهيًا.
- يمكن أن يتعلق طلب الحذف إما بكل أو بعض بيانات الأفراد الشخصية التي يحتفظ بها المراقب.
- يجب أن يستجيب المراقب لطلبات الحذف خلال ٣٠ يومًا تقويمياً من استلامها.

عند قبول المراقب طلب حذف البيانات الشخصية:

- بمجرد استلام الطلب وتأكيد المراقب أنه من الممكن تطبيق حق الحذف، يجب على المراقب اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحذف البيانات الشخصية.
- يجب أن يقوم المراقب بإبلاغ أي أطراف ثالثة قام بمشاركة البيانات معها حول طلب الحذف، إلا إذا كان هذا يتطلب جهد غير متناسب أو من المستحيل القيام بذلك.
- إذا تم نشر البيانات على الإنترنت - مثل الشبكات الاجتماعية أو المنتديات أو المواقع الإلكترونية - فيجب على المراقب اتخاذ خطوات مناسبة لإبلاغ الأشخاص المسؤولين عن هذه المواقع بمسح الروابط أو النسخ لتلك البيانات.

عند رفض المراقب طلب حذف البيانات الشخصية:

- إذا قرر المراقب، بعد النظر في طلب الحذف أنه غير ملزم بحذف البيانات (لأن أحد الحالات المذكورة أعلاه غير موجودة، أو لأن الطلب مفرط أو ضار أو بسبب تطبيق أي إعفاء)، يجب أن يستمر المراقب في الاستجابة للأفراد.
- يجب أن يقوم المراقب بتفسير سبب اعتقاده أنه ليس مطالب بحذف البيانات، كم يجب أن يقوم المراقب بإبلاغ الأفراد عن حقهم في تقديم شكوى بشأن القرار المتخذ إلى كل من المراقب و / أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني.

٤,٥ - حق طلب تصحيح البيانات الشخصية

تنص المادة ٥,٤ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: طلب تصحيح بياناته الشخصية، مرفقاً بما يثبت صحة طلبه"

هذا يمنح الأفراد الحق في طلب أن يقوم المراقب بتصحيح البيانات الشخصية التي لديه عن الأفراد. يتضمن هذا الطلب من كل من المراقب والفرد التالي:



- تصحيح البيانات الشخصية غير الدقيقة (مثل البيانات الشخصية غير الصحيحة أو المضللة في الواقع)؛
- استكمال البيانات الشخصية إذا كانت غير مكتملة.

يتماشى حق طلب تصحيح البيانات الشخصية مع مبدأ الدقة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والتي يتطلب من المراقب التأكد من أن بيانات الأفراد الشخصية التي يحتفظ بها دقيقة ومحدثة.

ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال لحق طلب تصحيح البيانات الشخصية؟

يمكن للأفراد تقديم طلب تصحيح البيانات الشخصية شفهيًا أو كتابيًا ويجب على المراقب الاستجابة لطلبات التصحيح في غضون ٣٠ يومًا تقويميًا من استلامها.

تنص المادة ٥،٤ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية على أنه يجب أن يكون الأفراد قادرين على تقديم دليل على دقة البيانات الشخصية التي يقدمونها إلى المراقب كجزء من أي طلب تصحيح بيانات شخصية. لذا يجب على المراقب اتخاذ خطوات مناسبة للتأكد من صحة ومصداقية الدليل المقدم إليهم، كما يجب عليهم إعداد عملية للقيام بذلك بحيث يتبعونها بشكل مستمر. ستعتمد الخطوات المناسبة على طبيعة البيانات الشخصية المعنية وما الغرض من استخدامها. كلما زادت أهمية أن البيانات الشخصية صحيحة، كلما كان الجهد أكبر للتحقق من دقتها.

إذا اقتنع المراقب بعد اتخاذ مثل هذه الخطوات المناسبة بأن البيانات الشخصية دقيقة كما هي وأن الدليل الذي قدمه الأفراد غير كاف لإثبات خلاف ذلك، يجب على المراقب إبلاغ الأفراد بأنه لن يقوم بتعديل البيانات ويجب أن يقوم بتفسير ذلك. كما يجب على المراقب أيضًا إبلاغ الأفراد بحقوقهم في تقديم شكوى إلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني وفقًا للمادة ٢٦ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

ما الأسباب الأخرى التي قد تكون سبب في رفض طلب تصحيح البيانات الشخصية؟

قد يرفض المراقب أيضًا طلبًا إذا اعتبر هذا الطلب مفرطًا أو ضارًا، أو إذا كان هناك إعفاء.

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية في الصفحة ١٩ أدناه.

لمزيد من المعلومات حول الإعفاءات، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات مراقبي البيانات للمخاطبين بأحكام القانون.

٤،٦ - حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية

تنص المادة ٦،١ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: إخطاره بمعالجة بياناته الشخصية والأغراض التي تجري من أجلها تلك المعالجة".

توفر المادة ٦،١ للأفراد الحق في الحصول على معلومات حول جمع واستخدام بياناتهم الشخصية.

يتماشى حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية مع مبدأ الشفافية كما هو موضح في المادة ٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، وهي أنه يجب معالجة البيانات الشخصية بطريقة واضحة ومنفتحة ونزيهة كما أن حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية يرتبط بالمادة ٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) المتعلقة بإشعارات الخصوصية.



ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال لحق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية؟

قد يكون المراقب يقوم بتزويد للأفراد بمعلومات عامة عن كيفية معالجته للبيانات الشخصية في الوقت الذي يتم فيه جمع بياناتهم الشخصية. غالبًا ما يتم تقديم ذلك في صيغة إشعار خصوصية وفقًا للمادة ٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تتطلب المادة ٦,١ من المراقب إبلاغ الفرد الذي يقدم طلب معلومات حول كيفية معالجته بياناته الشخصية. يجب على المراقب تزويد الأفراد الذين يقدمون الطلب بالمعلومات التالية بخصوص كيفية معالجة المراقب لبياناتهم الشخصية:

- فئات البيانات الشخصية المعنية؛
 - أغراض معالجة بياناتهم الشخصية؛
 - فترات الاحتفاظ ببياناتهم الشخصية أو معايير تحديده هذه الفترات؛
 - مع من ستتم مشاركة البيانات الشخصية؛
 - أين ستتم معالجتها.
- هناك حالات معينة لا يحتاج المراقب فيها إلى تزويد الأفراد بهذه المعلومات. قد يكون هذا هو الحال عندما:
- الفرد لديه المعلومات مسبقاً؛
 - قد يتطلب تنفيذ الطلب إجراءات وعمليات غير متناسبة لتقديم المعلومات للأفراد.

لمزيد من المعلومات حول إخطارات حماية خصوصية البيانات الشخصية، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية لإخطارات حماية خصوصية البيانات الشخصية.

٤,٧ - حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة

تنص المادة ٦,٢ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: إخطاره بأي إفشاء لبيانات شخصية غير دقيقة عنه".

هذا يمنح الأفراد الحق في أن يتم إخطارهم عندما يحصل طرف ثالث على معلومات غير دقيقة تتعلق بالبيانات الشخصية للأفراد.

ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة؟

للامتثال لحق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة، يجب على المراقب فعل الآتي:

- تزويد الفرد المعني بتفاصيل البيانات الشخصية الغير دقيقة التي تم الكشف عنها؛
- القيام بتزويد الطرف الثالث المعني بسجل دقيق للبيانات الشخصية حتى يتمكنوا من تصحيحها؛
- بمجرد تصحيح ذلك، يجب أن يقدم المراقب للأفراد إثباتاً على أن عدم الدقة قد تم تصحيحه.



٤,٨ - الحق في الوصول للبيانات الشخصية

تنص المادة ٦,٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: الحصول على نسخة من بياناته الشخصية بعد سداد مبلغ لا يجاوز مقابل الخدمة".

هذا يمنح الأفراد الحق في الحصول على نسخة من المراقب للبيانات الشخصية التي بحوزتهم. تُعرف هذه الطلبات أيضًا باسم طلبات الوصول إلى البيانات.

إن ممارسة مثل هذا الحق يساعد الأفراد على فهم كيفية وسبب استخدام المراقب لبياناتهم الشخصية، بالإضافة إلى التحقق من أن المراقب يقوم بذلك بشكل قانوني.

يمكن للأفراد تقديم طلب الوصول إلى البيانات شفهيًا أو كتابيًا. يجب أن يستجيب المراقب لطلبات الوصول في غضون ٣٠ يومًا تقويميًا.

قد يفرض المراقب على الأفراد رسومًا مقابل تزويدهم بنسخ من البيانات التي يحتفظ بها، ولكن يجب ألا يتجاوز هذا المبلغ رسوم الخدمة. يجب أن تكون هذه الرسوم متناسبة مع تكلفة الامتثال للطلب ولا يحقق ربحًا ويجب على المراقب ألا يجعل مثل هذا الطلب باهظ التكلفة للأفراد.

ما الذي يجب على المراقب فعله للامتثال لحق الوصول للبيانات الشخصية؟

للامتثال لحق الوصول للبيانات الشخصية، يجب على المراقب فعل الآتي:

- إدراك كيفية معرفة طلبات الوصول للبيانات الشخصية وفهم متى ينطبق حق الوصول للبيانات الشخصية.
 - إدراك أنه يمكن تقديم الطلبات إلى أي جزء من مؤسسة المراقب بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الطلبات لا تحتاج إلى يتم تقديمها إلى قسم أو شخص معين.
 - الأخذ في الاعتبار دعوة الأفراد لاستخدام نموذج موحد لطلب الوصول إلى البيانات لتقديم الطلبات (ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن الطلبات المقدمة بوسائل أخرى ستظل صالحة).
 - وضع سياسات وإجراءات لكيفية الاستجابة للطلبات التي يتلقاها المراقب، والتي تغطي كل من الطلبات المقدمة شفهيًا وخطيًا.
 - توفير المعلومات في شكل موجز وشفاف ومفهوم ويمكن الوصول إليه بسهولة باستخدام لغة سلسلة وواضحة. هذا مهم بشكل خاص عندما يتم تلقي الطلبات من طفل أو الوصي عليه.
 - إدراك أنه يحق للأفراد فقط الحصول على بياناتهم الشخصية وليس على المعلومات المتعلقة بأشخاص آخرين (إلا إذا كانت المعلومات تتعلق بهم أيضًا أو أنهم يتصرفون نيابة عن شخص ما، على سبيل المثال وصي الطفل).
 - إدراك أنه عند تلقي طلبات الأفراد لا يجوز تعديل البيانات أو حذفها من قبل المراقب إذا لم يقيم الأفراد بذلك.
- إذا كان لدى المراقب شكوك حول هوية الفرد الذي يقدم طلبًا، فقد يطلب منه المراقب المزيد من المعلومات. يجب ألا يطلب المراقب من الأفراد أي معلومات أكثر مما هو ضروري للتأكد من هويتهم.



إذا قام المراقب بمعالجة حجم كبير من المعلومات حول فرد معين، فقد يتطلب من المراقب توضيح المعلومات أو أنشطة المعالجة المرتبطة بطلب الفرد قبل الرد على الطلب. ومع ذلك، لا يمكن للمراقب أن يطلب من الأفراد تقييد نطاق الطلب، كما يجب على المراقب الرد على الطلب في غضون ٣٠ يومًا تقويميًا.

الطلبات المقدمة نيابة عن الآخرين

قد يرغب الأفراد في تقديم طلب الوصول الى البيانات عبر طرف ثالث. يمكن أن يكون هذا محامي يمثل الفرد، أو ببساطة شخصًا يطلب من صديق أو فرد من العائلة التصرف نيابة عنه. في هذه الحالات، يجب أن يعلم المراقب بأن الطرف الثالث يحق له التصرف بالنيابة عن الفرد، ولكن العبء يقع على عاتق الطرف الثالث لإثبات أن هذا هو الحال. من المحتمل أن يكون الدليل المطلوب هو عبارة عن وكالة خطية.

ما هي الحالات الأخرى التي يمكن للمراقب فيها رفض طلب الوصول للبيانات الشخصية؟

قد يرفض المراقب أيضًا طلبًا يعتبر فيه الطلب مفرطًا أو ضارًا أو إذا كان هناك إعفاء. لمزيد من المعلومات حول الإعفاءات، يرجى الإطلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات مراقبي البيانات للمخاطبين بأحكام القانون.



٥ - المصطلحات والعبارات الأساسية

حقوق الاعتراض والحذف هي حقوق مؤهلة ولا تنطبق إلا في حالات معينة. يشرح هذا القسم معنى كل من المصطلحات والعبارات الرئيسية التي يتم استخدامها لتحديد ما إذا كان كل من هذه الحقوق ينطبق.

٥,١ - ماذا تعني عبارة "لم تعد ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها هذه البيانات الشخصية"؟

عندما لا تكون معالجة البيانات الشخصية للأفراد ضرورية لتحقيق الغرض الذي قام المراقب بجمعها من أجله أو عندما ينتهي الغرض الذي تم جمع البيانات الشخصية من أجله.

٥,٢ - ماذا يعني "يتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية"؟

عندما يحتفظ المراقب بأكثر من الحد الأدنى من حجم البيانات الشخصية عن الأفراد مما هو مطلوب لتحقيق الغرض منها؛ يجب على المراقب الاحتفاظ فقط بالحد الأدنى من البيانات الشخصية المطلوبة لتحقيق غرضها وليس أكثر.

٥,٣ - ما الذي يعنيه مصطلح "التمييز"؟

ستكون معالجة البيانات تمييزية إذا أدت إلى معاملة غير عادلة للأفراد مما يؤدي إلى معاملة مجموعة واحدة من الأشخاص بشكل مختلف، وفي الغالب أسوأ من المجموعات الأخرى. يجب على الأفراد تزويد المراقب بدليل يثبت كيفية معاملتهم بشكل مختلف وغير عادل كنتيجة لمعالجة البيانات الشخصية المعنية.

٥,٤ - ما الذي يعنيه مصطلح "غير عادل"؟

ستكون معالجة البيانات غير عادلة إذا كانت ضارة أو غير متوقعة أو مضللة للأفراد المعنيين. لضمان العدالة، يجب على المراقب التعامل مع البيانات الشخصية فقط بالطرق التي يتوقعها الناس بشكل مناسب وعدم استخدامها بطرق لها آثار سلبية غير مبررة على الأفراد.

٥,٥ - ما الذي يعنيه مصطلح "غير قانوني"؟

ستكون معالجة البيانات غير قانونية إذا لم تكن متوافقة مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) أو مع أي قانون آخر في دولة قطر.

٥,٦ - ما الذي يعنيه المصطلحين "مفرط أو ضار"؟

قد يكون الطلب مفرطًا إذا:

- إذا كان الطلب يكرر موضوع قد طرح من قبل؛
 - كان الطلب متداخل أو مرتبط بطلبات أخرى.
- قد يكون الطلب ضارًا، على سبيل المثال:
- ليس لدى الفرد الذي قام بتقديم الطلب نية لممارسة حقه ولكنه ببساطة يقدم الطلب من أجل الاستفادة من المراقب مقابل سحب الطلب.



- يتم استخدام الطلب لمضايقة المراقب مع عدم وجود غرض حقيقي سوى إحداث خلل في نظام وعمل المراقب. ومع ذلك، يعتمد ما إذا كان الطلب مفرطًا و / أو ضارًا على الحالات الخاصة ويجب تقييمه على أساس كل حالة على حدة. يجب على المراقب النظر في كل حالة على حدة وتقييم ما إذا كان الفرد يريد حقًا ممارسة حقوقه في هذه الحالة.



٦ - إرشادات عامة للتعامل مع الطلبات

يوضح هذا القسم الخطوات التي يجب أن يتخذها المراقب للتعامل مع الطلبات المقدمة من الأفراد الراغبين في ممارسة حقوقهم. يجب على المراقب التأكد من أنه على علم بالحقوق المشروطة التي تنطبق في جميع الحالات، والتأكد من فهم ذلك عبر جميع أقسام ووظائف مؤسسة المراقب.

٦,١ - تحديد البيانات الشخصية

- يجب أن يكون المراقب قادر على تحديد جميع البيانات الشخصية التي تتعلق بالأفراد في حالة تلقي الطلب. هذا يعني أن المراقب يحتاج إلى معرفة مكان وجود البيانات الشخصية عبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة به بالكامل. هذا يتطلب أن يكون لدى المراقب سجل للبيانات الشخصية التي يتم معالجتها. كما يجب على المراقب إعداد سجل معالجة للبيانات الشخصية كما هو موضح في المبادئ التوجيهية لسجل معالجة البيانات للمخاطبين بأحكام القانون.

٦,٢ - السياسات والإجراءات والأنظمة

- يجب على المراقب وضع إجراء يتبعه عند تلقي الطلبات من الأفراد، وكذلك لتسجيل هذه الطلبات. كما يجب أن يتضمن الإجراء الآلية التي يجب اتباعها عندما يتم تقديم الطلبات شفهيًا.
- يجب على المراقب وضع إجراء للتحقق من هوية الأفراد الذين يقدمون الطلبات للتحقق من أنهم هم الأشخاص أنفسهم.
- يجب أن توضح السياسات والإجراءات الداخلية المتعلقة بالاستجابة لطلبات الحقوق الفردية ما يلي:
 - أن المراقب سوف يمثل لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) من خلال تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم؛
 - عملية تلقي طلبات الحقوق الفردية وتنفيذها وتسجيلها في أقرب وقت ممكن بعد الاستلام وفي غضون ٣٠ يومًا تقويميًا؛
 - دور الموظفين في الامتثال لهذه الطلبات؛
 - كيف سيتفاعل مراقب مع مراقب أو معالج آخر لتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم بالكامل؛
 - نهج عمل المراقب حول أي إعفاءات قد تعني أنه لا يتعين عليهم الامتثال لطلبات معينة؛
 - نهج المراقب لتوثيق أنشطته المتعلقة بطلبات الحقوق الفردية حتى يتمكن من إثبات امتثاله لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) بما يتماشى مع مبدأ المساءلة.
- يجب على المراقب تطبيق تدريب الرسمي للتأكد من أن جميع الموظفين على دراية بكيفية تحديد طلب الحقوق الفردية وكيفية اتباع إجراءات الاستجابة للطلبات.
- يجب أن يؤكد المراقب أن أنظمتها تمكنه من اتخاذ الإجراء المطلوب للامتثال للطلبات.



- يجب أن يكون لدى المراقب إجراءات مناسبة للأفراد لتقديم الشكاوى له، بالإضافة إلى إجراء داخلي لكيفية التعامل مع هذه الشكاوى. لمزيد من المعلومات حول الشكاوى، يرجى الاطلاع على المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد للمخاطبين بأحكام القانون.

٦,٣ - اعتبارات أخرى

- بمجرد معالجة الطلب، يجب على المراقب إبلاغ الأفراد بالإجراء الذي اتخذه وإذ أمكن فإنه يعتبر الطلب مغلقاً. عندما لا يتخذ المراقب أي إجراء فيجب عليه إبلاغ الأفراد وإدراج سبب ذلك؛ على سبيل المثال الاعفاء الذي ينطبق و / أو لماذا لا يسري هذا الحق في الحالات المعنية.
- يجب أن يحتفظ المراقب بسجل لكيفية التعامل مع جميع الطلبات حتى يتمكن من إثبات الامتثال لمتطلبات قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL). على الأقل يجب عليهم تسجيل التالي:
 - تاريخ استلام الطلبات وإغلاقها؛
 - أي قرارات تتخذ بشأن كيفية الرد وكذلك أسباب هذه القرارات؛
 - دليل على امتثال المراقب لطلبات الأفراد.
- عند الاستجابة للطلبات، يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي:
 - عدم تقديم بيانات شخصية يمكن أن تؤثر سلباً على حقوق أفراد آخرين غير مقدم الطلب؛
 - عدم تقديم بيانات شخصية يمكن أن تسبب ضرراً خطيراً للصحة البدنية أو العقلية للأفراد أو لأي شخص آخر؛
 - عدم تقديم بيانات شخصية يمكن أن تضر بالتحقيق أو تنبه المشتبه به في التحقيق؛ على سبيل المثال البيانات الشخصية المرتبطة بغسل الأموال المشتبه بها أو المعاملات المشبوهة.
- إذا لم يكن الأفراد راضين عن الطريقة التي تعامل المراقب بها مع طلباتهم، فيمكنهم تقديم شكوى إلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني كمنظم حماية خصوصية البيانات.



نهاية الوثيقة